المصدر: الاهـــرام

التاريخ: ٢٠ سبتمبر ١٩٩١

[illegible]

جمال شومان

رجاء العربى

في يونيه الماضي وقف النائب ابراهيم الشمكي تحت القبة يلقي ببيان عاجل عن مشكلة المواطنين مع شركات توظيف الأموال . وقال النائب ان عشرات الالاف من اسر المصريين تعيش هذه الايام في محنة شديدة بسبب توقف شركة الشريف عن سداد القسط الرابع المستحق في شهر يناير والقسط الخامس المستحق في شهر ابريل . ولقد لجأت الشركة الى حيل لارهاق الناس ، فنقلت مكتب صرف المستحقات من وسط مصر الجديدة الى اخر شارع جسر السويس مما يكبد الناس مشقة كبيرة للوصول الى هذا المكتب . ويقف المواطنون في طوابير عذاب مستمرة من الصباح الباكر حتى الظهيرة . ومن يستطيع ان يحصل منهم على خمسين جنيها من مستحقاته التي تبلغ الالاف يكون فائزا في هذا اليوم

وقال النائب موجها كلامه لرئيس المجلس ان المواطنين اليوم محاصرون بمشاكل عديدة فارتفاع الاسعار من ناحية وضريبة المبيعات من ناحية ثانية ونكبة شركات التوظيف من ناحية ثالثة . ونهيب بالحكومة ان تتدخل فورا لتفريج عن اموال الناس

وتساءل الدكتور فتحي سرور رئيس المجلس يومها لان من اعضاء الحكومة يوجه اليه العضو طلب الاحاطة العاجل

ورد العضو قائلا انه وجه الى الدكتور رئيس مجلس الوزراء وايضا الى الدكتور وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية .

وعاد رئيس مجلس الشعب يتساءل قائلا اود ان اعرف من هو الوزير المختص

ورد النائب قائلا الوزير المختص هو الوزير الذي تتبعه هيئة سوق المال .

ورد رئيس المجلس قائلا .. من متاعب الحكومة هذه الايام انها اصبحت تتحمل ماسي التعامل مع القطاع العام ، فهي تتحمل ماسي القطاع العام وتتحمل ماسي القطاع الخاص ايضا .

ورد العضو قائلا كلكم راع وكل راع مسئول عن رعيته . ولقد قلتم سيادة الرئيس في المرة السابقة ان هذه علاقة تعاقدية ، وانت استاذنا في القانون . وحتى لو كانت العلاقة علاقة تعاقدية ، الا انه يندرج تحتها عشرات الالاف من المصريين . ولا يمكن للدولة ان تقف مكتوفة الايدي ..

وتساءل الدكتور سرور قائلا هل تم ابلاغ المدعي العام الاشتراكي في هذا الشان وقال على اية حال سيتولى الدكتور وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الرد .

ووقف الدكتور يسري مصطفى وزير الاقتصاد يقول .. نتيجة عدم انتظام شركة الشريف في الدفع . طبقا للجدول المتفق عليه مع الهيئة العامة لسوق المال ـ فقد ابلغت النيابة العامة منذ اكثر من ثلاثة اشهر والامر الان في يد النيابة العامة

ولقد مرت عدة اشهر على ذلك ، ومازالت المشكلة قائمة ، ومازال المواطنون يعانون ، ولم يعلم احد بقرار النيابة وموقفها .. واذا كان ذلك مشكلة ضحايا الشريف ، فما بالك من مشكلة ضحايا الريان .. وهل ستظل الحكومة مغلقة اذانها بشمعين والطين ولا تريد ان تسمع او ترى او تدخل .. والسؤال الكبير ما هو موقف النائب العام من كل هذه القضايا وموقف المدعي العام الاشتراكي وهما الجهازان اللذان تقع الكارثة في ملعبهما الان !!

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية